



سوريا بلا شباب حملات التجنيد الإجباري تستهدف قرابة نصف مليون شاب

أولاً: مقدمة:

تتعرض المناطق الخارجة عن سيطرة النظام منذ عام ٢٠١١ وحتى اليوم إلى عمليات قصف جوي ومدفعي لا تكاد تتوقف، ومازلنا يومياً نسجل مقتل ما لا يقل عن خمسين شخصاً، ونرصد دماراً يومياً في المراكز الحيوية بل وفي الأبنية السكنية، وكل ذلك دفع قرابة ٥,٩ مليون سوري لأن يتحولوا إلى لاجئين، وأكثر من ٧,١ مليون سوري أن يتحولوا إلى نازحين.

وتعتبر المناطق التي تحت سيطرة النظام أكثر استقراراً، كونها لا تخضع لعمليات القصف العشوائي اليومي وما يُرافقه من دمار وتشريد، على الرغم من تسجيلنا حوادث القصف العشوائي بقذائف الهاون، التي سقط فيها ضحايا لكنها محدودة وليست يومية.

تغيرت أحوال المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وبدأت عمليات استنزاف الشباب فيها منذ ١٥ / تشرين الأول / ٢٠١٤، حيث قامت السلطات الحكومية بإعداد قوائم بأسماء المطلوبين للتجنيد الإجباري، و لقوات الاحتياط (الذين أُنْهَو الخدمة العسكرية)، وبشكل خاص اختصاصات الدبابات والمدفعية والدفاع الجوي، ثم توزيع تلك القوائم على مراكز وشعب التجنيد كافة في كل المدن التي تقع تحت سيطرتها، وتعميم تلك الأسماء على الحواجز العسكرية كافة أيضاً.

وأبرز أسباب إقدام القوات الحكومية على ذلك:

أولاً: تعويض النقص الكبير في القوات الحكومية من جهة، وفي الميليشيات الشيعية الخارجية من جهة أخرى، وتحديدًا الميليشيات العراقية التي انسحب قسم كبير منها لمواجهة تنظيم داعش.

ثانياً: حصول ضباط في القوات الحكومية عاملين في مراكز وشعب التجنيد و وزارة الدفاع والشرطة العسكرية وغيرها، على مبالغ مالية طائلة، وذلك مقابل عمليات الابتزاز أو الرشوة من قبل الشباب الذين يرغبون بشطب أسمائهم من تلك القوائم.

وأصبح الشاب السوري أمام خيارين: إما الالتحاق بالقوات الحكومية، أو الهروب خارج البلاد، وبالتالي تفريغ مئات آلاف المناطق من شبابها، في

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: قوائم لسوق الشباب لخدمة التجنيد والقتال إلى جانب القوات الحكومية.

ثالثاً: تعذيب المعتقلين الرافضين الالتحاق بالقوات الحكومية.

رابعاً: منع سفر الشباب وفصل الموظفين الحكوميين.

خامساً: إحالة المعتقلين إلى الشرطة العسكرية.

سادساً: التوصيات.



المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية، وقد بدأ آلاف الشباب بالتوافد إلى تركيا من مختلف المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية، وبشكل خاص من أحياء مدينة حلب.

أما الالتحاق بالقوات الحكومية فالشباب أيضاً أمام خيارين:

الأول: الالتحاق بصفوف الميليشيات المحلية (جيش الدفاع الوطني) وبالتالي البقاء في منطقته نفسها.

الثاني: في حال رفض الخيار الأول، يتم اقتياد الشباب للقتال في الجبهات.

ثانياً: قوائم لسوق الشباب لخدمة التجنيد والقتال إلى جانب القوات الحكومية:

تضمنت تلك القوائم أعداداً كبيرة من الشباب السوريين، الذين تراوحت أعمارهم ما بين ٢٨ وحتى ٣٥ عاماً، بحسب ما أخبرنا بذلك العديد من الشباب الذين زاروا مراكز التجنيد واطلعوا على تلك القوائم من مختلف المحافظات السورية، وذلك من أجل الاطلاع على القوائم ومعرفة هل أسماؤهم موجودة فيها، وتقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أعداد الشباب المطلوبين في مجموع تلك القوائم بنحو نصف مليون شاب، معظمهم من محافظة حماة ثم دمشق واللاذقية وطرطوس.

لم تُصدر السلطات السورية أي قرار رسمي بكل ذلك، لكنها وزعت تلك القوائم، وبدأت بعمليات الدهم والاعتقال، ثم الاعتقال في العديد من المحافظات السورية، ما يُشير إلى منهجية وسياسة تطبيق مركزية. ومن أجل تحقيق أكبر قدر من عمليات الاحتجاز، قامت القوات الحكومية، وبشكل رئيس عناصر الأمن بعمليات دهم وخطف واعتقال تركزت في مدينة حماة ودمشق وجبله واللاذقية، إضافة إلى الحواجز العسكرية التي قامت باعتقال عشرات الشباب الذين لا يحملون وثيقة تُثبت تأجيلهم من الخدمة العسكرية، وتقدر أعداد الشباب الذين طالتهم عمليات الاعتقال منذ إصدار القوائم حتى طباعة هذا التقرير بما لا يقل عن ٣٧٠٠ شخص، تمكنا من تسجيل أسماء وتفصيل قرابة الألف منهم، ويمكن البحث عن التفاصيل عبر [محرك البحث](#) الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وقد سجلنا في [تقرير سابق](#) ٤٧ حالة اعتقال في يوم واحد في مدينة جبلة في محافظة اللاذقية.

ثالثاً: تعذيب المعتقلين الرافضين الالتحاق بالقوات الحكومية:

رفض كثير من المعتقلين الالتحاق بصفوف القوات الحكومية، فما كان من قوات الأمن إلا أن أخضعتهم إلى أساليب التعذيب الوحشية التي تنتهجها منذ عام ٢٠١١، ومازالت مستمرة حتى اللحظة، وقد تسبب ذلك التعذيب بمقتل ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص حتى اللحظة، هم من تمكن أهلهم من إبلاغنا بذلك، ونتوقع أن الحصيلة أكبر من ذلك، ولكن ضمن [معايير توثيق الضحايا](#) لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن هذا ما تمكنا من تسجيله حتى اللحظة.

أبرز هؤلاء هو الشاب معاذ جلول/ ٣٤ عاماً/ اعتقل من منزله في مدينة اللاذقية يوم الثلاثاء ٣٠/ أيلول/ ٢٠١٤، وقد وثقنا سابقاً مقتل شقيقه من قبل القوات الحكومية في ريف اللاذقية، رفض معاذ الالتحاق بالخدمة الإجبارية، بعد مرور أحد عشر يوماً سُلمت جثته للمشفى الوطني في اللاذقية وعليها آثار التعذيب.

كما حصلت العديد من حالات القتل خارج نطاق القانون أثناء حملات الاقتحام والمداهمة، حيث حاول الشباب الفرار من الاعتقال، فما كان من القوات الحكومية إلا أن أطلقت النار عليهم، كما حصل مع الشاب محمد الدادا من مدينة حماة في يوم الجمعة ٥/ كانون الأول/ ٢٠١٤، حيث سجلنا مقتله بعد أن اقتحمت القوات الحكومية منزله بهدف اعتقاله وسوقه للتجنيد الإجباري.



رابعاً: منع سفر الشباب وفصل الموظفين الحكوميين:

وفي سبيل تعزيز هذا التوجه الذي يبدو أنه لمواجهة النقص المخيف في أعداد القوات الحكومية والمليشيات الشيعية الموالية لها، أصدرت الإدارة العامة للهجرة والجوزات بتاريخ ١/ كانون الأول/ ٢٠١٤، قراراً ينص بعدم السماح للشباب دون الأربعين عاماً بالسفر على الإطلاق، حتى من قام منهم بالخدمة العسكرية، وذلك إلا بعد حصولهم على موافقة من شعب التجنيد في مناطقهم.

وقد بدأت المعابر الحدودية الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية بتطبيق هذا القرار، فقد أطلعنا إحدى العائلات السورية التي قررت الهجرة واللجوء إلى لبنان، أن إدارة معبر المصنع منعت ثلاثة من شباب الأسرة من دخول لبنان وسمحت للنساء والأطفال فقط، وقد أخبرتنا تلك العائلة أن هذا هو حال مئات العائلات التي قصدت المعبر، وقد تشرّد أهلها ما بين سوريا ولبنان. **صورة عن وثيقة القرار** الذي تم توزيعه على مراكز الهجرة والجوزات في المحافظات وهو ينص على عدم السماح بالسفر لمن أنهى خدمته الإلزامية، وهو في سن الاحتياط، إلا بعد حصوله على موافقة شعبة التجنيد.

طلبت الدوائر الحكومية من موظفيها إظهار ما يُسمى بـ «بيان وضع» حيث يستطيعون الحصول عليه من شعبة التجنيد، وهو بمثابة وثيقة تثبت أنهم غير مطلوبين للخدمة الاحتياطية، وكل من لا يحصل على تلك الوثيقة يُفصل من عمله الحكومي.

خامساً: إحالة المعتقلين إلى الشرطة العسكرية:

تقوم مختلف القوات الحكومية من عناصر أمن ومخابرات ومليشيات محلية (جيش الدفاع الوطني) وغيرها، بتحويل جميع الشباب الذين تم اعتقالهم من داخل منازلهم أو مقرات عملهم، إلى الشرطة العسكرية من أجل فرزهم وتوزيعهم على مختلف المحافظات؛ من أجل خوض المعارك والاشتباكات ضد قوات المعارضة المسلحة، كما قامت القوات الحكومية بتوجيه أوامر للعديد من الأطباء للالتحاق والخدمة الاحتياطية في المشافي العسكرية، ومن ضمن حالات الاعتقال التي سجلناها كان هناك ثلاثة أطباء من مدينة دمشق، واثنان من محافظة حماة، من أبرزهم جراح العصبية الدكتور روني نجار، الذي تم اعتقاله من داخل منزله في محردة، ومن ثم اقتياده للخدمة الاحتياطية في مشفى حلب العسكري.

سادساً: التوصيات:

تقوم الحكومة السورية بنجّ أبناء البلد للقتال فيما بينهم وإدخالهم في محرقة مستمرة منذ عام ٢٠١١؛ من أجل الحفاظ على السلطة، كما قامت بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وتعمل الآن على تفرغ سوريا من شبابها بشكل مخيف، بقي المجتمع الدولي ومجلس الأمن متفرجاً، وأصدر قرارات عديدة، صيغت بطريقة ممتازة كالقرار ٢٠٤٢ بتاريخ ١٤/ أيار/ ٢٠١٢، والقرار ٢٠٤٣ بتاريخ ٢١/ أيار/ ٢٠١٢، وبيان جنيف واحد بتاريخ ٣٠/ حزيران/ ٢٠١٢، ثم ألحق بالقرار ٢١١٨ الصادر بتاريخ ٢٧/ أيلول/ ٢٠١٣، ثم القرار الجميل ٢١٣٩ بتاريخ ٢٢/ شباط/ ٢٠١٤، نحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نطمح فقط أن يقوم مجلس الأمن بتنفيذ القرارات التي أصدرها.

